

تاريخ الجهمية والمعتزلة^(٥)

(٨) أول من تكلم في القدر

اشتهر أن أول من أحدث القول بالقدر (معبد الجهمي) قال الذهبي في الميزان: هو تآبي صدوق لكنه سن سنة سيئة، فكان أول من تكلم في القدر. قتله الحجاج صبراً لخروجه مع ابن الأشعث اه وكان أولاً يجلس إلى الحسن البصري ثم سلك أهل البصرة بمره مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد يتبعه

ويروى أن من أول تكلم في القدر (غيلان بن أبي غيلان الدمشقي) ويقال أنه اخذ عن معبد، ولا منافاة فالأولية نسبية، بمعنى أن كلا منهما سبق وتقدم على كل من خاض في القدر بعدهما

وغيلان هذا كان مولى عثمان بن عفان، وكانت داره بدمشق في ربض باب الفراديس شرقي دمشق. وحكي ابن عساكر أن عمر بن عبد العزيز كان لام غيلان على رأيه، فكف عن ذلك حتى مات عمر، فلما مات سال غيلان في القدر سيل الماء، وكان يفتي الناس لما حج مع هشام سنة (١٠٦). قال الأوزاعي: قدم علينا غيلان القدري في خلافة هشام ابن عبد الملك، فتكلم غيلان وكان رجلاً منوهاً، ثم أكثر الناس الواقعة فيه والسعاية بسبب رأيه في القدر، واحتفظوا هشام بن عبد الملك عليه، فأمر بقطع يديه ورجليه وقتله وصلبه

(٥) تابع لما نشر في ج ١١ م ١٦ ص ٨٣٩

(٩) رجال الجهمية والمتزلة (القدوية) ممن روى لهما الشيخان

البخاري ومسلم في صحيحيهما

من المقرر في الأصول أن أئمة الرواية والأثر لم يتجافوا الرواية عن المبدعين ، فقد تحملوا عن الشيعة والمرجئة والقدرية والخوارج وغيرهم . ومع تصلب الشيخين في الرواية ونحريهما ، لم يريا مانعا من الرواية عن أعلام من رمي ببدعة ، استجاءا للعلم واستقاء للحكمة من مناهلها . وقد سهر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أسماء من رمي بذلك ممن خرج له البخاري . وسرد الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) منهم من خرج له الشيخان أو أحدهما . وأما من رمي بذلك ممن روى لهم غير الشيخين فقد تكفأت به كتب الرجال . ومن أشهرها الآن (نقد الرجال) للحافظ الذهبي

ولما كان بحثنا في الجهمية والمتزلة رأيت مما يتممه إيراد من سمي من رجالهما في الصحيحين ليعلم بذلك تسامح المحدثين في الأخذ بمن رمي ببدعة — إذا كان ثقة صدوقا — وفي تقي السنة منه طرحا للتعصب ، واعترافا بقدر قوي الفضل

(١) (بشر بن السري) قال السيوطي : رمي برأي جهم — وهو تقي صفات الله تعالى والقول بخلق القرآن — وقال الذهبي : حديثه في الكتب الستة ، روى عنه الإمام أحمد ، وقال كان متقنا للحديث عجبا . وقد زعم الذهبي أنه رجع عن التجهم ، لكن يبطله تعصب الحميدي عليه ، وقوله : جهمي لا يحل أن يكتب عنه ، فمع كونه جهميا روى عنه الأئمة المشاهير ، ولم يحفلوا بقول الحميدي ولا غيره فيه

(٧) ثور بن زيد المدني (٣) ثور بن يزيد الحمصي (٤) حسان بن عطية
المحاريبي (٥) الحسن بن ذكوان (٦) داود بن الحصين (٧) ذكريا بن اسحق (٨)
سالم بن عجلان (٩) سلام بن عجلان (١٠) سلام بن مسكين (١١) سيف بن
سليمان المكي (١٢) شبل بن عباد (١٣) شريك بن ابي نمر (١٤) صالح بن
كيسان (١٥) عبد الله بن عمرو (١٦) عبد الله بن ابي ليلى (١٧) عبد الله بن
ابي نجيح (١٨) عبد الاعلى بن عبد الاعلى (١٩) عبد الرحمن بن اسحق المدني
(٢٠) عبد الوارث بن سعيد الثوري (٢١) عطاء بن ابي ميمونة (٢٢) العلاء
ابن الحارث (٢٣) عمرو بن ابي زائدة (٢٤) عمران بن مسلم القصير (٢٥)
عمير بن هاني (٢٦) عوف الاعرابي (٢٧) كهس بن المنهال (٢٨) محمد
ابن سواء البصري (٢٩) هرون بن موسى الاهور النعوي (٣٠) هشام
الدستوائي (٣١) وهب بن منبه (٣٢) يحيى بن حمزة الحضرمي
قال السيوطي : هؤلاء رموا بالقدر ، وكلمهم عن روى له الشيخان
أو أحدهما إله وقال ابن تيمية : في هؤلاء — يعني القدرية — خلق كثير
من العلماء والعباد ، كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم لجامعة منهم .
وقال الامام احمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا اكثر اهل البصرة ،
قال ابن تيمية : وهذا لأنت مسألة خلق افعال العباد وارادة الكائنات
مسألة مشكلة إله



(١٠) يان ان الجهمية والمنزلة لهم ما للجهتدين

كما ان اسم الاجتهاد يتناول في عرفهم فروع الفقه ، فكذلك مسائل
الكلام لمصوم مفهومه لغة واصطلاحاً ووجوداً ، فان الفرق التي تنوع

اجتهادها في مسائل الكلام ، ربما تربو على مجتهدي الفروع ، وكيف لا تكون من المجدين وهي تستدل وتحكم ، وتبرهن وتقضي ، وتجادل خصوصاً بما أخذها ، وترى ان ما تستدل عليه هو الحق الذي لا يعقد على سواه ، ولا يدان الحق تعالى بغيره ؟

وجلي ان ما يثبت على بذل الجهد في الفروع ، هو نظير ما يثبت عليه في الأصول أو اعظم ، فان مسألة الرؤية وخلق الاعمال وخلق القرآن واردة الكائنات ، لما تشابهت الآيات والاخبار فيها ، ذهب كل فريق الى ما رآه اوفق لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام ، وألحق بمظنة الله سبحانه وثبات دينه ، فكانوا لذلك مجتهدين ، وفي اجتهادهم ساجدين ، وان كانوا في القرب من الحق متفاوتين

نعم لا يمكن ان يقال في مسائل الأصول ان كل مجتهد فيها مصيب ، وان الحق فيها متعدد ، كما قاله الاكثرون في غيرها من مسائل الفروع المجتهد فيها ، وذلك لان مسائل الأصول امور ذاتية لا تختلف بالاضافة ، ولا تختمل اجتهادين يمكن ان يكون الامر على هذا أو ذاك ، بل لابد من كونه على احدهما البتة ، والامور الذاتية لا تتبع الاعتقاد ، بل الاعتقاد يتبعها ، فلذلك كان المصيب فيها واحداً ، والحق منها واحداً ، والمخطئ ممدوراً غير آثم ، لأنه بذل وسعه ، واستنفذ طاقته ، وما يراه غيره نهياً يراه هو غير نص ، فالحقيقة عند احدهما مجاز عند الآخر ، وبالله كس .

وقد ذهب الغزالي الى ان الآثم غير مخطوط عن المخالفين في مسائل الأصول . وحجتهم اتفاق سلف الأمة على ذم المبتدعة ومهاجرة هم ، وقطع الصعبة معهم ، وتشديد الانكار عليهم ، مع ترك التشديد على

المختلفين في مسائل الفرائض وفروع الفقه : هذا ما احتج به الفزالي .
وعجيب من مثله أن يمد هذا دليلا على تأييدهم ! واي مناسبة بين الدعوى
والدليل ؟ على أن دعوى الاتفاق على ضم المبتدعة ومهاجرة منهم مردودة بلقي
ائمة الحديث عن كثير منهم ؛ وحمل السنن النبوية عنهم ؛ وجعلهم في الآثار
حجة بينهم وبين ربهم ، وقد سبق لنا عدة ممن روى لهم الشيطان من
الجهمية والمعتزلة والقدرية . وبقي ممن روي لهم من الاباضية والمرجئة
والشيعة عدد عديد كما تراه في مقدمة فتوح الباري للمحافظ ابن حجر
والتدريب شرح التقريب للسيوطي وميزان الاعتدال للذهبي . وقد منا
ما قاله الامام أحمد رحمه الله ورضي عنه : لو تركنا الرواية عن القدرية
لتركنا أكثر أهل البصرة : (قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله) وفي
هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم واخرج البخاري ومسلم
لجاعة منهم (ثم قال) لكن من كان داعية لم يخرجوا له ولهذا لم يخرج
اصحاب الصحيح لمن كان داعية له

وقد اشتهر هذا (اعني أن من كان داعية الى بدعته لم يخرجوا له)
مع ان المراقبي اعترض ذلك بأن الشيخين احتجا بالدعاة ، فاحتج البخاري
بعمران بن حطان الخارجي ، واحتج بعبد الحميد بن عبد الرحمن الجاني ،
وكان داعية الى الأرجاء ، فاني يستقيم مع ذلك دعوى هجران الساف
لهم ، وقطع الصعبة معهم ، وهم قد حملوا عنهم من السنة ما لم يوجد عند
غيرهم ، واصبح مرويتهم حجة دائمة ابد الآباد . نعم كان بعض الساف
سابق بعض متقدمي الجهمية والقدرية بالسنة حداد ، ورؤهم بآدم برآء
منه ، وكان ذلك ايام ضعفهم وقتلهم ، اما وقد انتشر مذهبهم بعد ، ودانت

الدولة لهم ، ودخل فيه قوم من العلماء والعباد ، فلم يسمع من عاصرتهم من أئمة الحديث إلا التحمل عنهم وانصافهم ، كما رأيت في عبارة الإمام أحمد المتقدمة فبين مما ذكرناه أن ما عول عليه الرازي في المستصفي لا يصح دليلاً ولا شبهة مع ما عرفت من تخرج الشيخين عنهم ، بل غيرهما ، ممن نزل شرطه في تخرجه عن شرطها ، كاصحاب السنن والمسانيد والمراجع ، فإن هذه الكتب ملأى بالمبتدئين من الترقى كلها ، كما يعرفه من سب طبعات الرجال ، ورأى رموز من خرج لهم من الرواة المشاهير

وبالله فكون هذه الفرق مجتهدة لها ما للمجتهدين ، أمر لا يرتاب فيه منصف ، والمجتهد ممنور بل مأجور وإن اخطأ ، وإذا انتهى الأمر من المجتهد فإني يضع نبره باللقاب السوءى والخفيضة عليه ؟ وهل فرق الأئمة وجعلها شيئاً وذهب رجبها إلا هذا التنازع والإزراء المريب ، مع ما يجمع الكل من اخوة الإسلام ؟

ولقد انصف العلامة القبلي في قوله في بحث الكلام مع المنزلة من كتابه العلم الشافعي ما مثاله : أني لست بمعتزلي ولا أشعري ، ولا أرسني بغير الاتساع إلى الإسلام ، ومما يحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ، وأعد الجميع أخواناً ، وأحبهم على الحق أخواناً . انتهى

ومن طالع كتاب (صحيح القرآن) للإمام أحمد الرازي الحنفي رحمه الله ، ورأى تحسك كل فرقة من فرق الإسلام بآيات وأخبار ذهب بها لجهادها إلى أنها نصوص أو ظواهر فيما تذهب إليه ، مذهبها ووجهها ، وعلم أنها لم تكن جزافاً ، وإنما وزنت الأمر بمسار ما أدى إليه النظر ، وتوخت الحق جهدها ، نعم ليس كل من يتوخى الحق يصيبه ،

إلا انه ليس على باذل جهده ملام ، والسلام
وقد حكى السبكي في طبقاته عن ابيه أنه وقف لبعض المعتزلة على
كتاب سماه (طبقات المعتزلة) افتتح بذكر عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه ظنا منه انه منهم على عقيدتهم (قال السبكي) وهذا نهاية في التمسب به
فانما ينسب الى المرء من مشى على منواله إله وجلي ان الذي اوصلهم الى
عد الصحابة منهم ، هو الشنف بذهبيهم ، والاعتقاد بأنه الحق والصواب ،
ولا شر فان التوابع بذهب يحاول ان يرد الكتاب والسنة وخيار الناس
اليه ، بيد ان من هؤلاء مجتهدين ، ومنهم مقلدون ، وبينهما بون عظيم ،
فان المجتهدين يؤثرون مذهبهم لما يرشدهم الدليل اليه ، فهم يستدلون ثم
يقتدون ، واما المقلدون فهم يؤثرون مذهبهم حبا او عصبية ، فيقتدون
ثم يستدلون لما يقتدون ، فان رأوا خلافا عرضوا عنه : « فلما أضيع البرهان
عند المقلد »

قال الامام أحمد بن المختار الرازي في مقدمة كتابه (حجج القرآن)
لما استخرج منه حجج كل طائفة ما مثاله : وما من فرقة الا ولها حجة
من الكتاب ، وما من طائفة الا وفيها علماء ، نحارير فضلاء ، لهم في
عقائدهم مصنفات ، وفي قواعدهم مؤلفات ، وكل منهم يؤول دليل
صاحبه على حسب عقيدته ووفق مذهبه ، وما منهم من أحد الا ويعتقد
انه هو الحق السعيد ، وان مخالفه لقي ضلال بعيد « كل حزب بما لديهم
فرحون » (قال) وليس قصدنا بيان مقولات المتكلمين ، من المتأخرين
والمقدمين ، ولكن القصد ان نذكر جميع حجج القرآن بطريق الاستيفاف ،
ثم نذكر حجج الحديث ، لكل قوم من القديم والحديث ، لكيلا يجعل

طاعن بطنه في فرقة ، ولا ينلو قاذح بقدره في طائفة
وكتابه هذا يدعي جدا ، رتبته على ثلاثين بابا ، في كل باب فصول حجة ،
وقال رحمه الله في خاتمة ماضوته : هذا آخر ما اوردنا من حجج القرآن ،
لجميع اهل الملل والاديان ، وهي (عجمها حجة) على اصحاب الظواهر الذين
يأبون التأويل ، وينسبون مخالفتهم الى التعطيل (وحجة ايضا) على المتعصين
الذين يابون مخالفتهم بالكفر والتضليل ، والتخطئة والتجهيل ، (وحجة
ايضا) على من ينكر النظر في كتب الاصول ، أو يقول فيها بالنقول دون
المقول (وحجة ايضا) على من يكفر أهل القبلة ، أو يميز طائفة بالقبلة ،
أو يخرجهم بدعة عن الملة (وحجة ايضا) على من يجزم على مجتهد واحد
بالاصابة ، أو يسجل في تضليل فرقة وعصابة (وحجة ايضا) على العلماء
القاصرين أيضا في العرية ، التاليين في الجدل والعصبية اهـ

• •

(١١) شبه الاثرية في اضطهاد الجهمية ، والجهمية في اضطهاد الاثرية

لما دالت لكل منهم الدولة ، وفيه اعتذار بقلم الجاحظ

قدّمنا ان شيوخ الرواية ، وأعلام الأثر ، كانوا يفرون الامراء
بمخالفتهم ، لما يذنبونه من تكفيرهم وزندقهم ، وتم لهم الامر في مثل
قيلان والجمد ومحمد بن سعيد المصلوب وامثالهم ، — كما حكيناها قبل .
قال الامام ابن تيمية في بعض فتاويه : ان السلف الذين كفروا بالجهمية ،
قالوا يستأبون فان تابوا والا قتلوا (قال ابن تيمية) لكن من كان مؤمنا
بالله ورسوله مطلقا ، ولم يلغ من العلم ما يبين له الصواب ، فانه لا يحكم
بكفره ، حتى تقوم عليه الحجة التي من خالفها كفر ، اذ كثير من الناس

(المنار - ج ١٢ م ١٦) شبه الاثرية والجوية في الاضطهاد أيام دولتهما ٩٢١

يخطيء فيما يتأوله من القرآن ، ويجهل كثيراً مما يرد من معاني الكتاب والسنة ، والخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة ، والكفر لا يكون الا بعد البيان (قال) والا ئمة الذين امروا بقتل مثل هؤلاء الذين ينكرون رؤية الله في الآخرة ، ويقولون: القرآن مخلوق ونحو ذلك ، قيل انهم امروا بقتلهم لكفرهم ، وقيل لانهم اذا دعوا الناس الى بدعتهم اضلوا الناس ، فقتلوا لاجل الفساد في الارض ، وحفظا لدين الناس ان يضلوا به هذا ما حكاه الامام ابن تيمية في شبهة من امر بقتلهم ، وقد حكى الشبهتين بصيغة التمريض ، يشير الى ان ما زعموه دليلا ليس بدليل ولا شبهة ، فان سفك دم المعصوم انما يكون بامر قاطع ، قد نص عليه نصا لا احتمال فيه ولا اشتباه اذ مثله يكون من المحكمات الواضحات ، والاحكام الجليات ، لا مما تتجاذبه الآراء ، وتترادف الاقوال ، لانه لا اعظم بعد الشرك من سفك دم المعصوم ، وكل من اتى بالشهادتين فقد عصم دمه ، لا بحقه المنصوص عليه ، والاحاديث في ذلك كثيرة مشيرة لاحاجة الى ايرادها ، وكلها متفقة على ان كل من اظهر الاسلام فقد عصم دمه وماله ، وإن كان يحق جحوداً أو تمطيلاً كالنافقين ، لان لنا الظاهر ، والله يتولى السرائر

اذا كان هذا الحكم في العصمة يعم المنافقين ، فكيف لا يتناول من لا يشك في ايمانه ، ويبدل اسمه لحفظ العقيدة ؟ فاني يستعمل دمه لجرد انه تأول باباً من ابواب العلم ، خالف فيه رأي غيره ، مع انه لم يجحد من الدين شيئاً ؟

٩٢٢ خطأ الذين كفروا الفرق المختلفة لهم من أهل القبلة (المنار - ج ١٧ ص ١٦٢)

ومن هذا كل ما ذكره في قتل الزنديق ، فانه لا حاجة فيه قاطعة ، ولا بينة ناصية ، كما أوضحت في تليقتي على (الروضة الندية) للسيد صديق حسن خان ، والمدقق يرى انه لا يمكن ان يؤتى في مسألة قتل الزنديق ببرهان من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا من نص محكم ولا من ظاهر ولا من آحاد لا صحيح ولا حسن ، لان الزنديق ان اظهر الاسلام واسر الإلحاد فحكمه ظالمناق ، وبالإجماع هو موصوم الدم . وان جهر بالكفر فلا يحكم عليه بالردة الا بعد ان تزاح كل علة ، ولا يبقى لمرتاب شبهة ، وهناك تجري عليه احكام المرتدين

وقد تقرر اجماعا ان الحدود تدرأ بالشبهات ، فمن عكس القضية ان يجلب الحدود بالشبهات ، والبحث يدريه حق الدراية من تطلب لكل فرع دليله من الكتاب او السنة ، ولم يعول الا عليهما

وبالجملة فدعوى كفر مثل هذه الفرق مردودة بما ذكرنا . وقد نقل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ، في كتابه « موافقة صريح المنقول لصحيح المنقول » ان الكفر يكون بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ، او الامتناع عن متابته ، كما سنأثره عنه بعد مفصلا في بحث « حظر الائمة المحققين ، من رمي فرق المسلمين بالكفر » فسقط دعوى مدعيهم بالتكفير

واما دعوى استعجال دمهم بأنهم من السامة في الفساد في الارض ، فردودة بان الآية لا تم مثلهم قط وان جرينا على ان العبرة بعصم اللفظ ، لأن المصوم في الآية انما هو فيما شابه الحالة التي نزلت فيها أعني فيمن كان محاربا لله ورسوله محاداً لهم ، متظاهراً بالكفر بالدين ، ساعياً بافساد

السبلة بالقتل والنهب واخلال الأمن ، فالعموم هو في كل من اتصف بذلك ، في أي زمان ومكان ، فن أين يشمل عموم الآية من كان مؤمنا قاتنا محافظا على شئنا دينه ، متأولا في ابواب من العلم ما تسمع له اللغة ، ولا ياباه اللسان ، وهو لم يرّد من لفظ الآية لا منظوقا ولا مفهوما ، ولم تنزل في مثله . وفي الحقيقة هذا جلي لا يحتاج الى ان يذبه على مثله ، لان هذه الفرق المتأولة مؤمنة موحدة مطيعة لله ورسوله ، ليست محاربة لله ورسوله ، ولا محادة لهما ، ولا سامية في الارض بالفساد قتلا ونهبها ، فن الحال ان يدعى شمول الآية لها ، وهل يعم المؤمنين ما نزل في الكافرين ؟ والقاتل بذلك من السلف مخطئ في اجتهاده ، أو أنه لم يسنل الوسم فيه ، ولذلك خالف فيه الائمة المحققون واجمعوا على عدم تكفيرهم كما سيأتي مأثورا

وكان الذي سبب لهم ما سبب من الاضطهاد ، هو ضعفهم في اول الامر وقتلهم ، ولذلك لما كثروا وتقوي حزبهم ، وتذهب لهم في عهدهم من كل ورع وتقي ، من هو قدوة وعدل رضي ، لم ير مخالفتهم بداء من تحمل الحديث والعلم عنهم ، حرصا على الحكمة ان تضع يموت اهلها ، كما قدمنا عن الامام احمد ، في اعتذاره عن الرواية عن القدرية ، مع انهم فرقة من الجهمية . هذا ما كان من امر الاثرية ، في اضطهاد الجهمية . واما الجهمية (المعتزلة) فقد اعتذروا عن اضطهاد خصومهم - الاثرية - لما دالت لهم الدولة ، بما قدمناه من نص كتاب المأمون في المحنة المشهورة ، وبما اوضح بهضه ايضا خطيبهم (الجاحظ) فقد قال (١) :

٩٢٤ كتاب الجاحظ في الاعتذار عن المحنة بخلق القرآن (المذبح ج ١٢ م ١٦)

وبعد فنحن لم نكفر الا من اوسعناه حجة ، ولم نمتحن الا اهل التهمة ،
وليس كشف التهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الاستار ،
ولو كان كل كشف هتكا ، وكل امتحان تجسسا ، لكان القاضي اهتكا
الناس لستر ، واشد الناس كشفا لمورة ، (قال) والذين خالفوا في العرف
انما ارادوا نفي التشبيه فغلطوا ، والذين انكروا أمر الميزان انما كرهوا
ان تكون الاعمال اجساما واجراما غلاظا ، فان كانوا قد اصابوا فلا سبيل
عليهم ، وان كانوا قد اخطأوا فان خطأهم لا يتجاوز بهم الى الكفر ، وقولهم
وخلافهم بعد ظهور الحجة تشبيه الخالق بالخلق ، فين المذهبين أين
الفرق ، وقد قال صاحبكم (١) للخليفة المعتصم — يوم جمع الفقهاء
والمشككين والقضاة والمخلصين ، إعداراً وإنذاراً — : امتعنتني وانت
تعرف ما في المحنة ، وما فيها من الفتنة ، ثم امتعنتني من جميع
هذه الأمة . قال المعتصم : وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك ولولم
يكن قد حبسك على تهمة ، لامضى الحكم فيك ، ولو لم يمتحك على الاسلام
ما عرض لك ، فسؤالي اياك عن نفسك ليس من المحنة ، ولا من طريق
الاعتساف ، ولا من طريق كشف العورة ، اذا كانت حالك هذه الحال ،
وسبيلك هذه السبيل .

(ثم قال الجاحظ) وكان آخر ما حيج (٢) فيه ان احمد ابن ابي دؤاد
قال له : أليس لا شيء الاقديم او حديث ؟ قال : نعم ، قال او ليس القرآن
شيئا ؟ قال نعم ، قال : أو ليس لاقديم الا الله قال : نعم ، قال : فالقرآن اذا

(١) يعني الامام أحمد رحمه الله يخاطب به الأثرية

(٢) يعني الامام احمد رحمه الله

حديث . قال ليس انا متكلم (ثم قال الجاحظ) وزعم^(١) يومئذ ان حكم كلام الله تعالى لحكم علمه ، فكما لا يجوز ان يكون علمه محدثا ومخلوقا ، فكذلك لا يجوز ان يكون كلامه مخلوقا ومحدثا . فقال له ابن ابي دؤاد: اليس قد كان الله يقدر ان يبدل آية مكان آية ، وينسخ آية بآية ، وان يذهب بهذا القرآن ويأتي بغيره ، وكل ذلك في الكتاب مسطور ؟ قال نعم . قال: فهل كان يجوز هذا في العلم ؟ وهل كان جائزا ان يبدل الله علمه ويذهب به ويأتي بغيره ؟ قال : لا ، وقال له رويانا في تثبيت ما نقول الآثار ، وتلونا عليك الآية من الكتاب ، واريناك الشاهد من القول التي بها نزم الناس الفرائض ، وبها يفصلون بين الحق والباطل ، فعارضنا انت الآن بواحدة من الثلاث ، فلم يكن ذلك عنده .

(ثم قال الجاحظ) وعجبت علينا اِكْفَارنا اِيَّاكم ، واحتجاجنا عليكم بالقرآن والحديث ، وقلم تكفرونا على انكار شيء . يحتمل التأويل ، ويثبت بالاحاديث ؟ فقد ينبغي لكم ان لا تحتجوا في شيء من القدر والتوحيد بشيء من القرآن والحديث ، وان لا تكفروا احدا خالفكم في شيء ، وانتم اسرع الناس الى اِكْفَارنا ، والى عداوتنا والنصب لنا اه . كلام الجاحظ فانظر الي حجبهم وحجاجهم ، واعتذار الخليفة وقتئذ بالخوف على الاسلام من خصومهم ، تلم انه بلغ عقدهم بذهبهم مبلغا لا غاية وراءه من التيقن والتصاب ، مع ان كل ما ذكره لا يحل اضطهادهم لمخالفينهم ، اذ الرأي انما يدفع بالحجة والبرهان ، لا بقوة السطة والسلطان .

واعجب ما جاء في كلام الجاحظ قوله « وعجبت علينا اِكْفَارنا اِيَّاكم

الى قوله : وانتم اسرع الناس الى اكفارنا ، اذ يدل ان الشدة والمداء
والحدة أصارت الفريقين الى استئصال ايقاع كل بالآخر ما يستطيعه من
ضروب الايذاء بالقول والفعل ، حتى صار يحيل للمرء ان ذات هذه
المذاهب من شأنها ان تملأ قلوب ذويها بغضا وتقارا من مخالفتها ، وانها
منبت للارعن ، ومصدر للمحن والفتن . ولقد اثر هذا التبذ في اتباع
الفريقين تأثيرا لم تحمد عقباؤه ، اذ لا تمحوه من انفس كل منهم مرور الايام ،
ولا مرور الاعوام ، مادام يقرأ في زبر كل فريق خلاف فقد الآخر ،
والتشجيع عليه ، ولم ينبج من هذه الحفائظ والشحناء الا من ترضى غبار التقليد ،
وأوى من الاجتهاد الى ركن شديد .

ولقد يعجب المرء من (احمد بن ابي دؤاد) وله من وفرة العقل ، وكبر الفهم
والنبيل ، ما اصاره من افراد الرجال ، كما يدرى من قرأ أخباره في مثل تاريخ
ابن خلكان ، ومع ذلك يفرى الملوك بمن خالف مذهبه ، ويسمى لديهم بما
يسبيل نكالهم ، وقد أثر عنه من ذلك ما شوه وجه حياته ، وكسف شمس
فضائله ، فقد بلغ به التعصب لمذهبه ما اصاره يؤذي من أهل مذهبه من
يخالف بعض مسائل منه . ومن ذلك ما حكاه ابو الفرج الاصفهاني في
كتاب الأغاني في اخبار سعيد ابن حميد البغدادي الكاتب الشاعر المشهور
ان اياه كان وجها من وجوه المعزلة فخالف احمد بن ابي دؤاد في بعض
مذهبه ، فافترى به المتعصب ، وقال إنه شعوبي ^(١) زنديق ، فحبسه مدة

(١) في الاماس : فلان شعوبي وهن الشموية ، وهم الذين يصرون شارب
العرب ، ولا يرون لهم فضلا على غيرهم : والذين مضمومة . وفي التاج : قال ابن
منظور : وقد غلبت الشعوب بلقط الجلع على جيل السجم حتى قيل لخصم امر العرب =

ملوية ، ثم بانت براءته له او للوائق بعده ، نفى سبيله ، وكان شاعرا ايضا ، فكان يهجو احمد بن ابي دؤاد بقوله :

لقد اصبحت تلعب في ايام * بأن يكنى ابرك ابا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدي * دعيت الى زيد أو مراد
ان افسدت بالتخوف عيشي * لما اصلحت عيشك في ايام
وان تلك قد اصبحت طريف مال * فبتلك بالسير من البلاد

هذا ما قصه الاصفهاني ، وبه يظهر مبلغ تعصب ابن ابي دؤاد في مذهبه ، حتى صار يستعمل لاجله الوشاية والساية بالابرياء والانتقاء ، ولقد آذى بذلك نفسه فاصبح ينفق ثامني الفضائل على كثرتها ، حتى قال عنه الذهبي في الميزان : جهمي بغيض

وحكي السبكي في ترجمة محمد بن الحسن البعاث من كبار قضاة الشافعية : أن الصاحب بن عباد مرض عليه مرة القضاء ، على شرط اتصال مذهبه — يعني الاثتال — فامتنع وقال : لا ابيع الدين بالدنيا : فتمثل له الصاحب بقول القائل :

فلا تجملي للقضاة فريسة * فارت قضاة السالمين لصوص
تجالسهم فينا مجالس شرطة * وايديهم دون الشحوص شحوص (١)

١ - شمولي اضافوا الى الجمع ثلثته على الخليل الواحد كقولهم اصابني ام وللإمام ابن قتيبة كتاب في الرد على الشيعة سماه (كتاب العرب) ففردت بكراديس من أوله مخطوطة ، وقد نشرناها في مجلة القليب في الجزء (١١) من المجلد (٤)

(٢) جمع شمس (بالسكر) حديدة عقاء يصاد بها السمك (ويفتح) والشمس الشمس الحاذق ام قاموس

فأجابه الباحث بديهة بقوله :

سوى عصابة منهم تخص بمحنة * ولله في حكم العموم خصوص
خصوصهم زان البلاد وأما * يزبن خواتيم الملوك فصوص
وهذا أيضا مما يستكر من مثل المصاحب ، وهو ما هو . ولقد قال
عنه الثعالبي في التيمية : ليست تحضرنى عبارة ارضاها للافصاح عن علو
عمله في العلم والادب ، وجلالة شأنه في الجود والكرم ، وتفرده بغايات
الحاسن ، وجمعه اشئان المفاخر ، الخ . ومع هذا فهو يحول دون ذوي
الكفاءة في القضاء الا بتقليد مذهب ، ولكن لا عجب مادامت مسائل
المذاهب صارت عند مقلديها عقائد ، والمعتقد لا يرفع لسوى عقيدته وأساء
ولا يقيم لغيرها وزنا ، ولا يميز لمخالقه اذنا ، وبالله التوفيق

وقد اشار لضروب اضطهادهم ، وما آلت اليه مآقبة امرهم ، الامام تقي
الدين ابن تيمية رحمه الله ، في خلال فتوى له بقوله : وقد اشتهر الامام
احمد بمحنة هؤلاء الجهمية فاتهم اظهروا القول بانكار صفات الله تعالى
وحقائق اسمائه ، وان القرآن مخلوق ، حتى صار حقيقة قولهم تعطيل
الخالق سبحانه وتعالى ، ودعوا الناس الى ذلك ، وعاقبوا من لم يجيبهم
اما بالقتل واما بقطع الرزق ، واما بالعزل عن الولاية ، واما بالحبس والضرب ،
وكفروا من خالفهم ، فثبت الله تعالى الامام احمد حتى اظهر الله به باطلهم ،
ونصر اهل الايمان والسنة عليهم ، واذلهم بعد العز ، واخلمهم بعد الشهرة ،
واشتهر عند خواص الامة وعوامها : ان القرآن كلام الله ، غير مخلوق ،
واطلاق القول ان من قال انه مخلوق فقد كفر به وما كان اغنى الفئتين
عن النلو والفتون ، فانا لله وانا اليه راجعون (لها بقية)